

كلمة راعي المؤتمر
ممثل حضرة صاحب السمو
أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
معالي وزير التجارة والصناعة
د. يوسف محمد العلي

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخوة أعضاء الجمعية الاقتصادية الكويتية

... الضيوف الأعزاء - الحضور الكريم ...

يطيب لي بداية أن أرفع إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ /صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه بصفتي ممثلاً لسموه الموقر، بأسى آيات الشكر والامتنان على تفضله برعاية هذا المؤتمر الذي شمله بالحرص والاهتمام وخصه بالتوجيه والإرشاد إيماناً منه بأهمية الدور الذي يلعبه موضوع هذا المؤتمر وهو تنوع القاعدة الاقتصادية داخل دولة الكويت حيث تُمثل رعايته للمؤتمر حافظاً ليس فقط للمشاركين فيه وحسب، بل وتفعيلاً لما ستنتهي إليه توصياته من قبل الجهات المعنية بموضوعاته؛

كما أتوجه بعظيم التقدير وجزيل العرفان إلى الأخوة بالجمعية الاقتصادية الكويتية على تنظيم هذا المؤتمر الذي يعكس مدى تفاعلها وتفهمها للتحديات الاقتصادية التي تواجه دولة الكويت.

لا يفوتني توجيه الشكر والتقدير إلى الحضور الذين ورغم انشغالاتهم الكثيرة لم يبخلوا بوقتهم وجهدهم لإنجاح هذا المؤتمر بالمشاركة الفعالة سواء بأبحاثهم أو بحضور جلساته. والشكر موصول أيضاً إلى جميع القائمين على تنظيم هذا المؤتمر لما بذلوه من جهد كي يخرج على هذا النحو المتميز.

السيدات ... والسادة ... الحضور الكريم ...

من الثابت يقيناً أن المشكلة الاقتصادية في الكويت قد باتت أكثر تحديدا بعدما حظيت به من دراسات كثيرة، ومن جهات محلية وأخرى عالمية وبأفضل مستوى من الخبرة والاختصاص. ومن الثابت أيضاً أن هذه الدراسات وإن اختلفت مشاربها وتشعبت توجهاتها، إلا أنها لم تتفق فقط على تشخيص الحالة الاقتصادية الكويتية وتحليل عناصرها؛ بل كادت أن تجمع كذلك على منهجية معالجتها وطرح الحلول المناسبة لها؛ وذلك من خلال تحسين معدلات الأداء في مختلف القطاعات الاقتصادية، وعلى نحو يضمن تنوع القاعدة الاقتصادية بتحسين أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة ككل وعلى نحو يتسم مع توجهات مسار الإصلاح المالي والاقتصادي كجزء من استراتيجية الإصلاح الاقتصادي بمفهومه الشامل.

الأخوة والأخوات ... الحضور الكريم

إن المطلوب من وجهة نظري كي نخلق القاعدة الاقتصادية الكويتية المتنوعة هو أن يأخذ مسار الإصلاح الاقتصادي اتجاهين أحدهما: - تتبناه الحكومة من خلال الإصلاح الجذري في إطار مسار الإصلاح المالي والاقتصادي المقدم ضمن وثيقة الإصلاح باعتبارها استراتيجية شاملة واضحة الأهداف والمنطلقات محددة السياسات والإجراءات مبرمجة الأولويات والخطوات .

وثانئهما: - إعادة النظر بالدور الاقتصادي الحالي للدولة والعودة به إلى ثوابت الاقتصادية

والإدارية في التنظيمات الديمقراطية ذات الاقتصاد الحر؛ ولا يتأتى ذلك إلا بدعوة القطاع الخاص كي يتحرر وبسرعة من العادات والمفاهيم والممارسات التي رسختها المرحلة الخاصة ليوقف على قدميه مواجه مسؤولياته متحدياً صعوباته متحملاً نتائج عثراته .

الأخوة ... والأخوات ... الحضور الكريم

إن إيماني وقناعتي بأن الاقتصاد الكويتي يعتبر اقتصاداً مختلطاً يجمع ما بين القطاعين العام والخاص هي ما دفعني ليس فقط إلى تحرير المسارين المشار إليهما؛ وإنما من قناعتي أيضاً بما توليه الحكومة من اهتمام بالقطاع الخاص باعتباره العمود الفقري الذي يعمل على تنشيط عملية النمو الاقتصادي وهي القطاعات المستوحاة من الرؤية المستقبلية الثاقبة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاة المنطلقة من إيمانه الراسخ بالدور الريادي للقطاع الخاص في تنويع مصادر الدخل وبناء اقتصاد متين متنوع ومنتج يعتمد على كفاءة الإنسان الكويتي وتعزيز قدراته التنافسية .

الأخوة والأخوات ... الحضور الكريم

شهدت الأونة الأخيرة تصاعداً وتسارعاً في الأداء الحكومي من خلال تفعيل مجموعة التشريعات التي كانت نتاج تعاون مثمر وتفاهم بناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بهدف ترجمة التقارير الاقتصادية والسياسية إلى شراكات إستراتيجية قادرة على تسريع معدل أداء القطاعات الاقتصادية وصولاً إلى تنوع القاعدة الاقتصادية لدولة الكويت . من هنا يمكنني التقدير - وبدرجة عالية من الثقة؛ ثقتي في متانة القاعدة الاقتصادية الكويتية ووطنية مكوناتها وعلى نحو لا يضمن انسجامها فقط بل وتفاعلها مع التحديات التي تواجهها إقليمية كانت أو دولية ، وثقتي هذه ليست مجرد شعور وطني أو ممارسة وظيفية؛ بل هو استناد إلى جملة من المعطيات والمرتكزات التي تستأهل التمعن فيها والإضاءة عليها من خلال مثل هذه المؤتمرات التي نعول عليها كثيراً والتي أثق أيضاً أن باعثكم عليها ومحرككم إليها هو حركم الوطني نحو بناء اقتصاد متنوع ملمماً بالحقائق مدركاً للمصاعب والمخاطر وأعباً للتحديات قادراً على أن يُعاود مسيرته الانمائية على أسس قوية.

في ختام كلمتي أسمحوا ليّ بأن أكرر شكري وتقديري ليس فقط لكل من آمن بأهمية وضرورة رفع القدرة الاقتصادية للاقتصاد الكويتي والمشاركين سواء بالحضور أو بالأوراق البحثية وللمنظمين أيضاً على حسن الاستقبال والضيافة متمنياً أن تتحقق الأهداف المرجوة من هذا الحدث الاقتصادي الهام حسبما تمنى له وعولت عليه الجهات المعنية في ضوء التحديات الإقليمية والدولية التي يواجهها الاقتصاد الكويتي .